

تقييم مؤشرات الأمن الغذائي في الجزائر حسب بعد التوافر والقدرة على تحمل التكاليف

Evaluation of food security indicators in Algeria according to the dimension of availability and affordability

د. ديبون عبد القادر

مخبر التطبيقات الكمية في العلوم الاقتصادية والمالية
جامعة قاصدي مرباح-ورقلة
debboune@yahoo.fr

ط.د. قرباتي إيمان*

مخبر التطبيقات الكمية في العلوم الاقتصادية والمالية
جامعة قاصدي مرباح-ورقلة
Guerbati.imane@univ-ouargla.dz

ملخص:	معلومات المقال
تهدف ورقتنا البحثية الى تحليل وتقييم مؤشرات الامن الغذائي في الجزائر من حيث التوافر والقدرة على تحمل التكاليف، وقد توصلت الدراسة إلى أن الجزائر لم تصل بعد الى المستوى المطلوب في الامن الغذائي، وهي تعاني من انخفاض في قدرتها على حماية المستهلك من تحمل التكاليف المرتفعة من الغذاء، بسبب استمرار تبعيتها الغذائية وتأثرها بتقلبات السوق العالمية، فهي تستورد أكثر من 55% من اغذيتها الاستراتيجية وهو ما يهدد مستقبل أمنها الغذائي، بالإضافة الى عجزها على ضمان تدفق الامدادات الغذائية في المدى الطويل مقابل النمو الاستهلاكي المطرد.	تاريخ الارسال: 2024/07/08 تاريخ القبول: 2025/05/20
	الكلمات المفتاحية: ✓ أمن غذائي ✓ توافر الغذاء ✓ القدرة على تحمل تكلفة الغذاء
	Article info Received 08/07/2024 Accepted 20/05/2025 Keywords: ✓ Food security ✓ Food availability ✓ Food affordability
Abstract :	
This research paper aims to analyze and evaluate food security indicators in Algeria in terms of availability and affordability. we found that Algeria has not yet reached the required level of food security. and it suffers from its inability to protect consumers from bearing the high costs of food, due to its continued food dependency and its vulnerability to global market fluctuations. It imports more than 55% of its strategic foods, which threatens the future of its food security, in addition to its inability to guarantee the flow of food supplies in the long term in exchange for continuous consumer growth.	

مقدمة:

ان من اهم القضايا الاستراتيجية التي تشغل بال الحكومات والمنظمات الدولية في الوقت الراهن هي قضية الأمن الغذائي، وهذا يعود الى ان مشكلة العجز الغذائي أصبحت مشكلة سياسية استراتيجية أكثر منها اقتصادية زراعية، تسعى كل دول العالم الى إيجاد حل لها حتى تضمن أمنها الغذائي، والجزائر على غرار الدول النامية تسعى هي الأخرى جاهدة لتحقيق أمنها الغذائي، تحت ضغط الظروف الخارجية والداخلية وتهدف إلى التخلص من تبعيتها الغذائية وتحقيق اكتفائها الذاتي من المنتجات الغذائية خاصة الاستراتيجية منها، وضمان توفير الغذاء الكافي والمستمر لمواطنيها بأسعار تناسب دخولهم، وقد تجلّى هذا من خلال مساعيها الملحوظة في تخصيص مبالغ مالية معتبرة لترقية وتطوير قطاعها الفلاحي.

ومنه تحاول هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية التالية: "مامدى تحقيق الامن الغذائي في الجزائر من حيث التوفر والقدرة على تحمل التكاليف؟"

وتنطلق هذه الدراسة من فرضية مفادها أن: "الجزائر حققت معدلات جيدة في مؤشرات الامن الغذائي من حيث بعد التوفر والقدرة على تحمل التكاليف"، وقمنا بتفصيل هذه الفرضية على النحو التالي:

- الجزائر حققت نتيجة إيجابية في مؤشر القدرة على تحمل التكاليف.
- لاتزال الجزائر منغلقة على نفسها ولا تشجع التبادل التجاري بين الدول.
- الجزائر توفر الغذاء الكافي لمواطنيها خاصة المواد الغذائية الرئيسية كالحبوب.
- تعتمد الجزائر على الإنتاج المحلي للحبوب في تعبئة السوق المحلية.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتقييم مدى تحقيق اهداف الامن الغذائي في الجزائر من حيث وفرة الغذاء والقدرة على تحمل تكاليفه، وقد اخترنا مجموعة من المؤشرات الفرعية القابلة للقياس بناء على الاحصائيات المتوفرة في مختلف التقارير التي تتبع حالة القطاع الزراعي للدول، على غرار تقارير منظمة الزراعة والتغذية والمنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الديوان الوطني للاحصائيات وغيرها، وفي هذا السياق قمنا بمعالجة الدراسة من خلال النقاط التالية:

- المحور الأول: الاطار المفاهيمي للامن الغذائي.
- المحور الثاني: تقييم مؤشرات الأمن الغذائي في الجزائر حسب المؤشرات العالمية.

2. الإطار المفاهيمي للأمن الغذائي

1.2 مفاهيم خاصة بالأمن الغذائي:

1.1.2 مفهوم الأمن الغذائي:

عرفته منظمة الزراعة والأغذية الدولية (FAO) (رحمة و بشني، 2022، صفحة 474): "يتوفر عندما تتاح لجميع السكان في جميع الأوقات الفرص المادية والاجتماعية والاقتصادية للحصول على غذاء كاف ومأمون ومغذ يلبي احتياجاتهم التغذوية وأذواقهم الغذائية ويكفلهم أن يعيشوا حياة موفورة الصحة والنشاط"

وحسب مؤتمر القمة العالمي للأغذية 1996 (ماهو الأمن الغذائي؟، 2024): "يتحقق الأمن الغذائي عندما يتمتع جميع الناس في جميع الأوقات، بإمكانية الوصول المادي والاقتصادي إلى ما يكفي من الغذاء الآمن والمغذي والسليم، الذي يلبي احتياجاتهم الغذائية وتفضيلاتهم الغذائية من أجل حياة نشطة وصحية"

2.1.2 مفهوم الاكتفاء الذاتي:

عرفه محمد السيد عبد السلام ب: (محمد السيد، 1998، صفحة 72) "أنه قدرة المجتمع على تحقيق الاعتماد الكامل على النفس والموارد والإمكانات الذاتية في إنتاج كل احتياجاته الغذائية محليا، أي يعني "الأمن الغذائي" الذاتي دون ما حاجة الى الآخرين، فلا تكون الدولة عرضة لأي خطر قد يواجهها من الظروف الخارجية"

3.1.2 مفهوم نقص التغذية:

ويعني الحصول على مواد غذائية ذات سعة حرارية أقل من الحد الأدنى من متطلبات الطاقة الغذائية (غراب، 2015).

4.1.2 مفهوم الفجوة الغذائية:

وتعني عدم قدرة الإنتاج المحلي على التغطية متطلبات الاستهلاك محليا، ويتم قياسها عبر حساب الفرق بين إجمالي الاحتياجات من المنتجات الغذائية المختلفة وإجمالي المنتج فعليا منها، وكلما ارتفع مقدار الفجوة دل ذلك على عجز الدولة في تغطية الطلب المحلي وهذا ما يجعلها تلجأ للاستيراد لسد تلك الفجوة (ابراهيم، 2023)

2.2 أبعاد الأمن الغذائي: يمكن تلخيص أبعاد الأمن الغذائي في العناصر التالية:

1.2.2 الكفاية ووفرة الغذاء (availability Food) :

وتعني توفير الحد الأدنى من الاحتياجات الغذائية الضرورية والكافية لتغطية الطلب المتزايد على الغذاء، مع ضمان الاستقرار الكمي والسعري، بحيث تكون النسبة الكبيرة التي يتم توفيرها من الغذاء مصدرها الإنتاج المحلي وليس الاستيراد من الخارج (عبد الحفيظ، سعدي، و شنتوف، 2022)

2.2.2 القدرة على تحمل تكاليف الغذاء (affordability):

وتعني قدرة الأفراد على الحصول على الغذاء الكافي بما يتناسب وقدرتهم الشرائية حيث تكون أسعار الغذاء ملائمة وفي متناول لدخولهم (رحمة و بشني، 2022)

3.2.2 الاستخدام والانتفاع من الغذاء (quality and safety): وهو يعني الحصول على غذاء صحي وسليم بم يضمن صحة وسلامة السكان والإيفاء بمتطلباتهم الفسيولوجية (دغموم و قبالي، 2022)

4.2.2 استدامة واستقرار الغذاء (sustainability and adaptation): ويعني بما إمكانية الحصول على القدر الكافي من الغذاء في كل الأوقات وباستمرار، حيث لا يتعرض الأفراد لخطر فقدان هذه إمكانية جراء أي من الأزمات التي قد تحصل على مستوى الاقتصاد أو البيئة أو أزمات سياسية (مكيد و بن عياد، 2017)، وهنا يجب على الدولة توفير مخزون استراتيجي متجدد لضمان حماية حق الأفراد في الحصول على الغذاء بصفة مستدامة.

3.2 العوامل المؤثرة في الأمن الغذائي: يتأثر الأمن الغذائي بمجموعة من العوامل نذكر منها:

1.3.2 المتغيرات الداخلية:

أ- **العوامل الطبيعية:** والتي تشمل المناخ والأرض والمياه وهي عناصر رئيسية تؤثر في الأمن الغذائي، حيث أن التقلبات المناخية من ارتفاع في درجة حرارة الأرض الذي يسبب جفاف الأراضي الزراعية، إلى تذبذب الأمطار أو تساقطها بنسب عالية لتسبب فيضانات مما يلحق ضررا كبيرا بالمحاصيل الزراعية، كما أن تراجع مساحة الأراضي الزراعية بالمقارنة بالمساحة الكلية في الدول النامية بسبب الزحف العمراني وضغط الكثافة السكانية يهدد حق الفرد في الحصول على نصيبه من الأراضي المزروعة،

بالإضافة الى أن مشكلة نقص وتذبذب المياه بسبب الحرارة وسوء استغلالها واعتماد طرق تقليدية، يعرقل عملية السقي حيث أن الزراعة تتطلب كميات كبيرة من الماء (بعلي، 2020)

ب- الموارد الديمغرافية: يعد عامل التزايد السكاني عاملا مهما في التأثير على الأمن الغذائي، حيث أن الزيادة في السكان التي تفوق الزيادة في معدلات نمو الإنتاج في نفس الفترة تؤدي الى اختلالات على مستوى العرض والطلب على الغذاء ، كما أن هذا التزايد الكمي قد يؤدي الى توزيع السكان بين الريف والحضر من خلال الهجرة الريفية الى المدن داخل البلد أو بين الدول طلبا للعمالة، والتالي يحدث قصور في اليد العاملة في القطاع الزراعي لهذه المناطق، ويؤثر انخفاض سكان الريف وازدياد سكان الحضر الى الزيادة في التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية ، كما وان تحسن الوضع الاقتصادي في الحقبة الأخيرة في معظم الأقطار، يؤدي الى ارتفاع مستوى الدخل الفردي وتغير النمط الغذائي الاستهلاكي، والى تراجع نسبة السكان الزراعيين نتيجة استقطابهم من طرف القطاعات الأخرى (رايس و رحال، 2018)

ج- البحث العلمي في مجال الزراعة: إن المهمة الأساسية للبحوث الزراعية هي كيفية تغذية الأعداد المتزايدة من السكان، من خلال إدخال تكنولوجيات حديثة تساهم في توفير غذاء مستدام والرفع من فعالية الإنتاج الزراعي ونوعيته، مما يضمن للمزارع مستوى معيشي لائق وصحي ومستدام، وهذا ما يجعل الدول تركز على هذا النوع من البحوث من أجل الوصول الى تحقيق الأمن الغذائي (قميقي و بوفاتح، 2019)

د- الاستثمار الزراعي: إن الاستثمارات الموجهة بشكل عام للقطاع الزراعي تتسم بالضعف والشح مقارنة بالقطاعات الأخرى خاصة في مجال الصناعات النفطية التي تعد العامل الحاسم في إعداد موازين الدول التي تعتمد بشكل كبير على هذا القطاع - على غرار الجزائر -، وبالتالي فان ضعف الاستثمارات في القطاع الفلاحي سيؤثر حتما في تحقيق الأمن الغذائي بهذه البلدان (البكري، 2015)

2.3.2 المتغيرات الخارجية:

أ- نمو التكتلات الاقتصادية: إن ظهور التكتلات الاقتصادية وتوسعها في الوقت الحاضر وخاصة في مجال تطبيق منطقة التجارة الحرة والسوق الأوروبية المشتركة، وغيرها من التكتلات والاتفاقات العالمية، والتي شجعت الدول المتقدمة على السيطرة بصورة مباشرة على اقتصاديات الدول السائرة في طريق النمو والتي تعاني من تطور بطئي في مواكبة التكنولوجيا الزراعية العالمية، وهذا ما يجعل هذه الدول عاجزة عن تحقيق الأمن الغذائي بسبب تبعيتها للاستيراد بصفة أكبر من إنتاجها (البكري، 2015)

ب- الخيارات التنموية الكلية: تؤثر السياسات التنموية بالدول النامية بشكل كبير في مستوى الأمن الغذائي ببلدانها، حيث أن ضعف الاستثمارات العامة أو الخاصة في قطاع الزراعة يحول دون تنمية هذا القطاع، وتعتبر المخصصات المالية لهذا القطاع ضعيفة بالمقارنة مع باقي القطاعات، التي تجذب الاستثمارات الأجنبية كونها تعود عليهم بارباح أعلى ومخاطر وتكاليف أقل، كما أن تطبيق الدول النامية لبرامج التكيف الهيكلي ضمن سياسة الإصلاح الاقتصادي، أدت إلى تشجيع سياسة التقشف المالي وإهمال سياسة الدعم الرئيسية، بما في ذلك إعانات المدخلات الزراعية وصناديق دعم وتثبيت أسعار المواد الغذائية الاستراتيجية، وبالتالي أدى ذلك الى زيادة التكاليف على المزارعين ونقص الاستثمار في الهياكل والبنى التحتية اللازمة لتسويق وتصريف المنتجات الزراعية (بعلي، 2020)

3. تقييم مؤشرات الأمن الغذائي في الجزائر حسب المؤشرات العالمية

1.3 مفهوم مؤشر الأمن الغذائي العالمي:

تم استحداث هذا المؤشر من قبل وحدة الاستخبارات الاقتصادية "Economist Intelligence Unit EUI" التابعة للمجموعة الاقتصادية البريطانية "The Economist Group" (دغموم و قبايلى، 2022، صفحة 679)، ويرتكز المؤشر العام للأمن الغذائي على ثلاثة دعائم رئيسية تتمثل في : القدرة على تحمل تكلفة الغذاء، توافر الغذاء، جودة الغذاء وسلامته، ويقاس هذا المؤشر المستوى العام للأمن الغذائي في 113 دولة ويتكون من 68 مؤشر فرعي تمس كل جوانب الأمن الغذائي في كل من الدول البلدان النامية والمتقدمة، ثم تم إضافة مؤشر "الاستدامة والتكيف مع الصدمات المناخية المتزايدة" كركيزة إضافية لركائز المؤشر العام الثلاثة بعدما كان يسمى بمؤشر "الموارد الطبيعية والقدرة على الصمود" (country report: Algeria, 2022).

2.3 وضعية مؤشر الأمن الغذائي للجزائر حسب المؤشر العام للأمن الغذائي GFSI لسنة 2022:

الجدول 1: مكانة الجزائر بين الدول العربية حسب الترتيب العالمي لمؤشر الأمن الغذائي

الدولة	الترتيب العالمي	مجموع النقاط	الدولة	الترتيب العالمي	مجموع النقاط
الامارات	26	7.07	السعودية	44	6.75
قطر	29	6.99	الكويت	47	6.69
البحرين	30	6.99	المغرب	63	6.40
عمان	44	6.77	تونس	64	6.39
الجزائر	43	6.76	الأردن	76	6.10

- Source: Deep knowledge analytics, (2022), p31, global food security Q2 2022, data collected until july1,2022

تصدرت الامارات قائمة الدول العربية في مؤشر الامن الغذائي حيث املت المركز الـ 26 عالميا، تليها قطر وعمان بمرتبة 29 و 30 عالميا على التوالي، بينما احتلت الجزائر المركز 43 عالميا متقدمة على السعودية وعمان في المركز 44 والكويت في المركز 47 على التوالي، وجاءت المغرب وتونس والأردن في المراتب 63 و 64 و 76 على التوالي، ونلاحظ من خلال مرتبة الجزائر أنها تسعى جاهدة لتحقيق الامن الغذائي والرفع من قدراتها التنموية في قطاع الزراعة، وهذا يتجلى في مبادراتها الأخيرة في إعادة هيكلة قطاعها الفلاحي خاصة في مجال الحبوب.

3.3 قياس مؤشرات الأمن الغذائي للجزائر حسب مؤشر تحمل التكاليف وتوافر الغذاء:

1.3.3 مؤشر القدرة على تحمل التكاليف:

وهو مؤشر يقيس مدى قدرة الدولة على توفير الأغذية بأسعار معقولة تناسب القدرة الشرائية للمستهلك، ومدى تعاملها مع التغيرات الطارئة التي قد تحصل على مستوى الأسعار، وقدرتها على تبني سياسات وبرامج تعمل على تجنب الوقوع في حالة العجز، وينقسم هذا المؤشر الى مؤشرات فرعية متمثلة في الآتي:

أ- **التغير في متوسط تكاليف الغذاء:** وتتمثل هذه القيمة في قياس التغير في متوسط تكاليف الغذاء كما تم تسجيله من خلال مؤشر أسعار المستهلك للأغذية CPI الذي يتتبع التغيرات في سعر متوسط السلع الغذائية منذ عام 2015، وتشير الزيادة الحادة في متوسط سلة السلع الغذائية إلى انخفاض في القدرة على تحمل التكاليف.

2001=100

الجدول 2: تطور متوسط المؤشر العام الوطني وتغيرات أسعار استهلاك المواد الأساسية

السنة	2015	2016	2017	2018	2019
	المتوسط	المتوسط	المتوسط	المتوسط	المتوسط
	التغير %	التغير %	التغير %	التغير %	التغير %
الخبز والحبوب	138.54	146.95	148.41	153.26	156.19
	-	6.07	0.99	3.27	1.91
اللحوم والأسماك المعلبة	147.40	159.61	181.69	193.21	197.39
	-	8.28	13.83	6.39	6.34
الخضار	232.72	237.59	263.84	268.70	260.54
	-	2.09	11.05	1.84	-3.04
الفواكه	224.43	284.06	310.81	326.52	320.24
	-	26.57	9.42	5.05	-1.92
الحليب والجبن ومشتقاته	138.35	140.78	142.34	147.98	150.66
	-	1.76	1.12	3.96	1.81
السنة	2020	2021	2022	2023	
	المتوسط	المتوسط	المتوسط	المتوسط	المتوسط
	التغير %	التغير %	التغير %	التغير %	التغير %
الخبز والحبوب	159.27	168.89	187.60	184.62	-1.59
	1.97	6.04	11.08	11.08	
اللحوم والأسماك المعلبة	200.86	213.14	261.56	240.42	-8.08
	1.76	6.11	22.71	22.71	
الخضار	258.35	287.08	320.31	372.22	16.21
	-0.84	11.12	11.57	11.57	
الفواكه	336.12	359.48	394.37	498.34	26.36
	4.96	6.95	9.71	9.71	
الحليب والجبن ومشتقاته	152.06	154.61	176.56	191.67	8.58
	0.93	1.68	14.20	14.20	

المصدر: من اعداد الباحثين بناء على: بيانات الديوان الوطني للإحصائيات، أعداد مختلفة لمؤشر أسعار المستهلك

نلاحظ من خلال الجدول أن مؤشر أسعار المستهلك فيما يخص الخبز والحبوب، عرف ارتفاعا متواصلا منذ سنة 2015 بمتوسط قدره 138.54 نقطة ليصل إلى متوسط قدره 184.62 سنة 2023، حيث بلغت ذروته 187.60 سنة 2022، وقدرت النسبة المئوية للتغير في متوسط الأسعار بين السنتين 2015-2023 بـ 33.26%، فيما عبرت الإحصائيات كذلك عن ارتفاع ملحوظ في منتجات اللحوم والأسماك المعلبة، حيث قدر متوسط الأسعار سنة 2015 بـ 200.86 ليصل إلى 240.42 سنة 2023، مع تسجيل ذروة قدرت بـ 261.56 سنة 2022، وقدرت نسبة التغير بـ 63.11%، أما بالنسبة للخضار فقد عرفت الأسعار تذبذبا بين انخفاض وارتفاع حيث بلغ متوسط أسعار المستهلك 232.72 سنة 2015، ووصلت لـ 372.22 سنة 2023، وقدرت نسبة التغير بـ 60%، في حين عرفت منتجات الفواكه ارتفاعا تضخميا متواصل منذ سنة 2015 بمتوسط 224.43 ليبلغ ذروته بما يقدر بـ 498.34 سنة 2023، وقدرت نسبة التغير بـ 122.05%، وشهدت منتجات الحليب والجبن ومشتقاته كذلك ارتفاعا مستمرا منذ سنة 2015، حيث قدر المتوسط حينها بـ 138.35 والذي وصل إلى 191.67 سنة 2023، وقدرت نسبة التغير بـ 38.54%.

ويعزى هذا الارتفاع العام في متوسطات الأسعار فيما يخص هذه المنتجات الغذائية الأساسية إلى التقلبات الجوية التي شهدتها الجزائر خلال السنوات الأخيرة، والتي تؤثر على جني المحاصيل من طرف الفلاحين مما يسبب ارتفاع أسعارها في السوق الوطنية تلقائياً، والمضاربة الموسمية بسبب ندرة المنتجات لها دور بارز أيضاً في ارتفاع الأسعار، وهذا رغم جهود الدولة المبذولة في ضبط السوق وتنظيمها، كما أن أزمة كورونا 2019 كان لها تأثير كبير على سيروية عمليات الإنتاج، حيث تسببت في تقليص مناصب العمل في القطاع الزراعي مما أجبر المنتجين على العمل بنسبة 70% والرفع من أسعار البيع لتعويض خسائرهم، ناهيك عن انخفاض قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية وارتفاع أسعار المنتجات الأولية في البورصة العالمية سنة 2021، وهذا ما يهدد القدرة الشرائية والأمن الغذائي للمواطنين محدودي الدخل والبسطاء.

ب- نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر: وتمثل هذه النسبة في مقياس انتشار الفقر وتحسب كنسبة مئوية من السكان الذين يعيشون على دخل أقل من 3.65 دولار أمريكي في اليوم سنة 2011 بأسعار صرف تعادل القوة الشرائية، ومن خلال هذه النسبة نحدد مدى قدرة المستهلك على شراء الغذاء أو المدخلات اللازمة لإنتاج الغذاء، وتعتبر نسبة 1% (world bank, n.d.) على نسبة السكان الذي يعانون من الفقر في الجزائر سنة 2011 كأحدث نسبة صرح بها البنك الدولي، وهي نسبة ضئيلة جداً مما يدل على انخفاض نسبة انعدام الأمن الغذائي بالجزائر.

ج- مؤشر الدخل المعدل لعدم المساواة: وتمثل في مقياس الدخل الفردي (نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي حسب تعادل القوة الشرائية لعام 2011)، حيث تم تعديل هذا المؤشر ليناسب مستويات عدم المساواة. ويتم حسابه من خلال تحديد قيمة متوسط مستويات الدخل الفردية.

الوحدة: دولار أمريكي

الجدول 3: تطور نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
المتوسط	4490	4610	5220	5540	5510	4880	4400	3970	4010	4050	3610	3680	3920

Source: world bank stats, <https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GNP.PCAP.CD?end=2010&locations=DZ&start=2010&view=bar&year=2022>, consulté le 11/02/2024.

يتبين لنا من خلال الجدول أعلاه أن متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي عرف تذبذباً خلال سنوات الدراسة، ففي سنة 2010 سجل المتوسط بقيمة 4490 دولار أمريكي وواصل في الارتفاع ليصل إلى قيمة 5540 دولار سنة 2014، وهذا بسبب البحبوحة الاقتصادية التي شهدتها الجزائر جراء ارتفاع أسعار النفط آنذاك، ثم بدأ في التراجع منذ سنة 2015 بقيمة 4480 دولار ليصل إلى أقل قيمة له سنة 2020 بـ 3610 دولار بسبب انهيار أسعار النفط التي قلصت من إيرادات الجزائر ودفعها لانتهاج سياسات تقشفية مبنية على تخفيض الانفاق الحكومي وزيادة الضرائب، ليرتفع بعدها نصيب الفرد من الدخل القومي ارتفاعاً طفيفاً وصل إلى 3920 دولار سنة 2022 ويرجع ذلك لنفس السبب السابق بالإضافة إلى تأثير جائحة كوفيد 19 التي بدورها أثرت سلباً على الاقتصاد الوطني وقلصت من الطلب على النفط، وادت إلى انكماش الاقتصاد المحلي رغم جهود الدولة المبذولة في الإصلاحات الاقتصادية في البلد.

د- التجارة الزراعية: وهي مؤشر مركب من مؤشرين يتمثلان في :

- **التعريفات الجمركية على الواردات الزراعية:** ويقاس هذا المؤشر متوسط تعريفات الدولة الأكثر رعاية المطبقة على جميع الواردات الزراعية، وتؤدي الرسوم الزراعية إلى زيادة تكلفة الواردات الغذائية، وبالتالي زيادة تكلفة الغذاء بالنسبة للمستهلكين.

الجدول 4: الرسوم الجمركية لبعض المنتجات الزراعية الوحدة: نسبة مئوية

المنتج	الرسوم الجمركية %DD
الحليب المجفف	5
مختلف الأجبان	30
القمح الصلب	5
حبوب الدخن	30
أسماك مجمدة	30
شعير القمح	30
بذور الخضراوات	5
أعلاف الحيوانات	15

المصدر: ملف لتعديلات على هيكل التعرفة الجمركية، جانفي 2023، (طبقت منذ 1 مارس 2023)، صادر عن المديرية العامة للجمارك.

يضم الجدول مجموعة من المنتجات الاستراتيجية والتي من المهم معرفة النسب الجمركية الخاصة بها لقياس نسبة الامن الغذائي في البلد وسياسة الدولة في دعم وحماية المنتج المحلي، فقد عمدت الجزائر الى خفض نسبة الرسوم الجمركية فيما يخص الحليب المجفف والقمح الصلب وبذور الخضراوات بنسبة 5%، وهذا بسبب عدم كفاية المنتج المحلي من هذه المنتجات مما يدفع بالدولة الى استيرادها وتعبئة السوق المحلي بهذه المنتجات الأساسية بأسعار مناسبة للمستهلك، كما أن ذلك يشجع المزارعين المحليين على زيادة الإنتاج الزراعي فيما يخص استيراد بذور الخضراوات بأسعار منخفضة مما يقلل من تكاليف الإنتاج وتحسين جودة وكمية المحاصيل، بينما المنتجات الأخرى على غرار منتجات الأجبان والأسماك وحبوب الدخن فالجزائر تفرض رسوما مرتفعة نسبيا بنسبة 30%، وترجع هذه النسبة الى سعي الدولة الى تشجيع الإنتاج المحلي في هذه المنتجات لاسيما و أن الجزائر تمتلك مؤهلات معتبرة لتنمية هذه الشُّعب، وعلى العموم فالجزائر من خلال هذه النسب توضح استراتيجيتها في حماية الإنتاج المحلي ودعمه وتشجيع التنويع الاقتصادي.

- **حرية التجارة:** نجد هذه النسبة من خلال مؤشر هيريتاج للحرية الذي يقيس الحرية الاقتصادية لاقتصاديات الدول بناء على 10 عوامل من بينها عامل حرية التجارة، وهذا المؤشر هو مؤشر مركب يقيس درجة الحرية التجارية للبلد بناء على معدل التعريف الجمركية وغير الجمركية التي تؤثر على استيراد وتصدير السلع والخدمات، ففي حالة الجزائر نجد أن مؤشر حرية التجارة سجل نسبة 57.5% (B.King, 2023) سنة 2023، وهي نسبة متواضعة ولا تشجع على التعامل التجاري بينها وبين الدول الأخرى، وتعتبر الجزائر من اضعف الدول تجاريا حيث احتلت المرتبة 168 من أصل 176 دولة عالميا فيما يخص مؤشرات الحرية الاقتصادية، فقد ساهم مؤشر حرية الاستثمار بنسبة 30%، مؤشر حقوق الملكية ب 27.8%، مؤشر العبء الضريبي ب 71.9% ومؤشر نزاهة الحكومة 27.4% في تذييل الجزائر قائمة الدول، حيث تعبر هذه النسب على عدم الانفتاح على التبادل التجاري، وهذا مايعيق تنميتها الاقتصادية وخلق فرص العمل، مما يؤثر على إمكانية تحقيق الأمن الغذائي أو ترقيته.

هـ- **برامج شبكة الأمان الغذائي:** ويعتبر هذا المؤشر مؤشرا مركبا يسعى الى تقييم برامج شبكات الأمان الغذائي في البلد، وينقسم الى المؤشرات الفرعية التالية:

- وجود برامج سلامة الغذاء: وهو مؤشر يدرس مدى وجود برامج شبكات الأمن الغذائي في البلد، ومدى قدرتها على الوصول المستمر الى السكان الذين يحتاجون الى الدعم والذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي.

- تمويل برامج سلامة الغذاء: وهو مؤشر يبحث في مدى توفر أدلة على وجود تمويل كافى لهذه البرامج من اجل خدمة السكان المستهدفين.

- تغطية برامج سلامة الغذاء: أي معرفة مدى تمتع هذه البرامج بتغطية وطنية تشمل مجموعة واسعة من الخدمات التي يستفيد منها الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي في البلاد.

- تشغيل برنامج سلامة الغذاء: يبحث هذا المؤشر في كفاءة إدارة الدولة لهذه البرامج ومدى اعتمادها على نفسها ولا تعتمد على الدعم التشغيلي أو التمويل الخارجي.

وتحصلت الجزائر على درجة 79.3 من أصل 100 حسب احصائيات مؤشر الامن الغذائي العالمي لسنة 2022 (global food security index 2022, 2022)، وتعتبر هذه المرتبة على اهتمام الجزائر الكبير والمستمر ببرامج شبكة سلامة الغذاء من حيث التغطية المالية والإدارية، لكن وعلى الرغم من الجهود المبذولة لادارة مخاطر الكوارث المهددة للامن الغذائي الا أن الجزائر لاتزال تعاني من ضعف الالتزام السياسي في التكيف مع مخاطر تغير المناخ.

2.3.3 مؤشر الإتاحة والتوافر:

وهو مؤشر يقيس مدى توفر الأغذية للمواطن وحصوله عليها ماديا بشكل كاف وآمن، ومدى توفر الموارد والمدخلات للمزارعين.

الجدول 5: درجات مؤشر توفر الغذاء في بعض الدول العربية خلال الفترة 2019-2022 الدرجات من 0 إلى 100

السنة	2019	2020	2021	2022
الجزائر	59	55.7	58	57.3
مصر	74.3	62.8	60	54.2
السعودية	70.7	73	67.8	67.2
قطر	69.5	70.7	74.4	72.9
تونس	59.6	56.7	54	54.1

المصدر: من اعداد الباحثين بناء على : التقرير السنوي للمنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2022، ص27، أوضاع الامن الغذائي العربي.

تبين الدرجات المسجلة لمؤشر توفر الغذاء في الجزائر مدى عدم كفاية الامدادات الغذائية الوطنية، حيث سجلت درجة 59 سنة 2019 لتراجع بعدها الى 55.7 سنة 2020، ثم تستقر تقريبا عند الدرجة 57 في الفترة 2021-2022، وتعتبر هذه الدرجات غير كافية لبلوغ هدف توفر الغذاء في الجزائر في الفترة الحالية بالمقارنة مع باقي الدول العربية، وهذا على الرغم من جهود الدولة المبذولة في تعزيز الإنتاج الزراعي وتوسيع استغلال المساحات الجاهزة للزراعة.

وينقسم مؤشر الاتاحة والتوفر الى مؤشرات فرعية متمثلة في الآتي:

أ- الوصول إلى المدخلات الزراعية: يعتبر هذا المؤشر مؤشرا مركبا يقيس الموارد والمدخلات الزراعية للمزارعين، وعبرت

الاحصائيات على أن الجزائر تحصلت على درجة 49 من اصل 100 سنة 2022 كآخر إحصائية متوفرة

(Country report Algeria: global food security index 2022, 2022)، بمعدل تحسن قدر

ب1.9 عن سنة 2012، وينقسم المؤشر الى العناصر التالية:

- **حصول المزارعين على المنتجات المالية:** تقيس مدى حصول المزارعين على الخدمات المالية الأساسية بأسعار معقولة حيث أن حصول المزارعين على المدخرات والائتمان من شأنه الرفع من إنتاجيتهم وقدرتهم على إعالة أسرهم، حيث أن الخدمات المالية مثل التأمين على المحاصيل البارامترية المستندة لحالة الطقس، يمكن أن تحمي المزارعين من خطر الأزمات الاقتصادية والمناخية، وقد أحرزت الجزائر درجة 50 من اصل 100 (global food security index 2022, 2022)

الجدول 6: تطور قطاع التأمينات الزراعية في الجزائر خلال الفترة (2013-2022) الوحدة: مليار دينار

السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
المبيعات الحققة	278.64	326.93	375.74	337.02	261.65	247.39	268.45	214.42	215.73	242.70

المصدر: من اعداد الباحثين بناء على احصائيات المجلس الوطني للتأمينات، <https://www.bdcs.dz/index.php?p=10&g=10>

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن رقم أعمال قطاع التأمين الزراعي ضل في تزايد مستمر منذ 2013 إلى غاية 2016، ثم بدأ في التناقص المستمر الى غاية 2021، ليعاود الارتفاع الطفيف سنة 2022، وتكاد قيم الحصة السوقية أن تكون ثابتة طول فترة الدراسة وتسجل نمو طفيف لا يتعدى 1% في افضل الحالات، ويعزى ذلك الى عدة أسباب من بينها عزوف عدد كبير من الفلاحين على تجديد عقودهم التي تربطهم بمؤسسات التأمين وتأثير بعض القيود المفروضة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية فيما يخص قرض "الرفيق" (مانع، 2023)، بالإضافة الى أسباب مناخية صحية كجائحة كورونا سنة 2019 التي اثرت على الإنتاج الفلاحي سلبا.

- **تمكين المزارعات:** تقيس دور الحكومة في وضع استراتيجية وطنية تركز على دعم المرأة المزارعة وتمكينها من الوصول الى المدخلات الزراعية، حيث أن دور المرأة المزارعة يعد دورا فعالا في تعزيز النشاط الزراعي، وتبين من خلال احصائيات مؤشر الامن الغذائي العالمي لسنة 2022 أنه لا وجود لنشاطات زراعية نسوية فعالة في الجزائر، ويقتصر دورها في العمل داخل حدود مزارعهم الخاصة والموجهة لاعالة أسرهم.

ب- **الإنفاق الحكومي على البحث والتطوير:** ويقيس درجة إنفاق الحكومة على البحث والتطوير الزراعي، من خلال مؤشر التوجه الزراعي وهو مؤشر بديل لتقييم الاستثمار العام في الزراعة، من اجل متابعة التقدم المحرز في تحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وتحصلت الجزائر على درجة 18.5 من اصل 100 حسب احصائيات فريق The impact economist، وهي درجة ضعيفة جدا مما يظهر ضعف الجهاز الحكومي في الاهتمام بتمويل مشاريع البحث والتطوير، والتي من شأنها أن ترفع من إنتاجية المزارع ومواكبة التطورات الحاصلة في مجال الزراعة.

الجدول 7: مكانة الجزائر من اجمالي الانفاق على البحوث والتطوير في مجال الزراعة
الوحدة: مليون دولار

متصلة بتبادل القوة الشرائية (في أسعار 2005)

السنة	2009	2012	الانفاق كنسبة من ال GDP سنة 2012
الجزائر	68.6	81.7	0.21
مصر	379.3	471	0.44
تونس	49.4	55.9	0.64
لبنان	21.7	34.1	0.95
المغرب	127.4	131.2	0.49
تركيا	407.5	406.3	0.51

Source: Gert jan stads, 2015,p8, agricultural R&D in west asia and north, ASTI, IFPRI.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ان قيمة الاستثمار في مجال البحث والتطوير الزراعي في الجزائر منخفضة بالمقارنة مع الدول الأخرى ولاتزال اقل من الأهداف الدولية ، حيث أن الجزائر انفقت 0.21% فقط من الناتج المحلي الإجمالي في البحث والتطوير الزراعي وهو اقل بكثير من الدول المجاورة واقل من النسبة الدولية المعلنة المتمثلة في 1% على الاقل، مما يظهر أن البرنامج الوطني للتنمية الزراعية والريفية لا يولي الأهمية الكافية لهذا المجال. ويعاني من ضعف في توظيف الكفاءات المؤهلة وتمويل أبحاثهم الزراعية ومتابعة تدريبهم .

ج- **البنى التحتية للمزرعة:** وهو مؤشر مركب يقيس القابلية لتخزين المحاصيل، حيث تحصلت الجزائر على مرتبة 54.1 (country report: Algeria, 2022) من أصل مائة سنة 2022 بمعدل تحسن قدر ب36.3 عن سنة 2012، وينقسم المؤشر إلى العناصر التالية:

- **مرافق تخزين المحاصيل:** وتشير الى مدى وجود تمويل أو استثمار حكومي أو متعدد الأطراف، متحصل عليه عن طريق إعانة أو عن طريق القطاع الخاص، من اجل تحسين تخزين المحاصيل وضمان وجود إمدادات غذائية كافية، وحسب تصريحات وزير الفلاحة"عبد الحفيظ هني" فان الجزائر شرعت في مشروع اشغال بناء مجمع تخزين الحبوب بطاقة تستوعب 20 ألف طن، وهذا في اطار البرنامج الوطني لتعزيز قدرة تخزين الحبوب المعلق تنفيذه منذ سنة 2015، ويقدر بمجموع عدد المشروعات ب350مشروع لبناء مراكز تخزين الحبوب في 44ولاية تتراوح قدرة كل منها بين 5000 و7000طن، فضلا عن بناء36 صومعة تخزين بسعة اجمالية تبلغ 25000طن (No.1 grain industry magazine for Africa and middle east, 2023)

- **البنية التحتية للري:** وهي تمثل حصة المساحة المجهزة للري من اجمالي مساحة الأرض الزراعية، موضحة في الجدول التالي:

الجدول 8: النسبة المئوية للمساحة المزروعة المجهزة للري

السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
نسبة المساحة	3.1	3.3	16.1	16.1	16.1	16.2	16.2	16.2	16.2

Source: FAO, 2023, p101, world food and agriculture-statistical yearbook-, Rome,

<https://doi.org/10.4060/cc8166en>

يتبين لنا من خلال الجدول ان نسبة مساحة ارتفعت ارتفاعا ملحوظا بين سنة 2013-2017 من نسبة 3.1% إلى 16.1%، لتستقر بعد ذلك عند نسبة 16.1% و 16.2% في السنوات 2015-2021، نتيجة ارتفاع اهتمام الدولة بدعم قطاع الري تحت اشراف الصندوق الوطني للضبط والتنمية الريفية.

- الوصول الى بيانات السوق والخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول: ويقاس عدد مستخدمي الهاتف المحمول لكل 100 نسمة، وتسمح هذه الميزة بحصول المزارعين على آخر التحديثات فيما يخص معلومات السوق وحالة الطقس وخدمات الإرشاد الزراعي، فضلا على إمكانية حصول السكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي على الخدمات المالية الشاملة مثل الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول، ويتضح من خلال دراستنا للوضع في الجزائر أنها تعاني من قصور وعدم مواكبة للتطور من حيث الخدمات المصرفية والمعلومات الزراعية عبر الهاتف المحمول بالمقارنة مع الدول الأخرى (بودريالة، 2023)، وهذا على الرغم من الجهود المبذولة في تعميم خدمات إدارة الأموال والدفع عبر الهاتف المحمول في مختلف البنوك والمؤسسات المالية، إلا أن هذه الخدمات لا تتوفر للقطاع الزراعي المعلومات التي تربط بين المزارعين والتجار والمستهلكين.

د- تقلب الإنتاج الزراعي: تقيس مدى التقلبات في الإنتاج الزراعي موضحا من خلال معدلات نمو إنتاج الحبوب والخضراوات خلال فترة آخر خمس سنوات، ويمكن أن تخلق التقلبات في الإنتاج الزراعي صعوبة في التنبؤ والتخطيط لإمدادات غذائية ثابتة.

الجدول 9: تطور معدلات نمو انتاج بعض المحاصيل الزراعية الاساسية

المنتجات	2017/2016	2018/2017	2019/2018	2020/2019	2021/2020
الحبوب	0.95%	74.41%	-7.13%	-22.03%	-36.63%
البقوليات	38.67%	36.46%	0.17%	-21.5%	-14.43%
الخضر	0.03%	6.55%	-8.92%	19.34%	-1.75%
الفواكه	10.16%	176.95%	-66.44%	-7.54%	-7.54%

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على احصائيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الإصدار 2019-2022.

يتبين لنا من خلال الجدول أن معدلات النمو في انتاج المحاصيل الزراعية المختارة تميزت بتذبذب واضح خلال السنوات الأخيرة، حيث أن منتجات الحبوب بعد أن وصلت لذروتها سنة 2018 بنسبة 74.41% وهذا نتيجة لجهود السلطات المبذولة تحت اطار المخطط الوطني للتطوير الفلاحي، شهدت بعدها تراجع متواصل ومتزايد في معدلات النمو حيث وصلت نسبة التراجع إلى -36.63% سنة 2021، في حين سجلت منتجات البقوليات كذلك تراجع متواصل في نسب النمو، فبعدما بلغت نسبة 38.67% سنة 2017 تراجعت لتصل إلى -14.43% سنة 2021، وعرفت منتجات الخضر هي الأخرى تذبذبا في نسب النمو منذ سنة 2017، حيث بلغت ذروتها سنة 2020 بنسبة 19.34% لتعاود الانخفاض بنسبة -1.75% سنة 2021، فيما سجلت منتجات الفواكه نسب متفاوتة من معدلات نمو الإنتاج حيث بلغت ذروتها سنة 2018 بنسبة 176.95% لتبدأ في التراجع إلى سنة 2021 بنسبة -7.54%، وتعزى هذه النسب المتراجعة في معدلات النمو إلى الظروف المناخية السيئة من شح في الأمطار والجفاف، ومن خلال هذه النتائج نرى أن الجزائر تعاني من صعوبة تقدير المحاصيل الاستراتيجية التي يحتاجها الفرد في غذاءه، وبالتالي صعوبة توفير هذه المنتجات له بصفة مضمونة.

هـ- **الفاقد من الغذاء:** وتقاس هذه القيمة بعد الحصاد وقبل الاستهلاك كنسبة من العرض المحلي (الإنتاج، صافي الواردات والتغير في المخزون) من المحاصيل الزراعية والسلع الحيوانية والسمكية (بالطن)، وتعتبر النسبة العالية من الفاقد دليل على عدم توفر أو قلة توفر الغذاء بشكل عام، ففي حالة الجزائر بلغت نسبة الفاقد من الغذاء 58.2%

(global food security index 2022, 2022) وهي نسبة تعتبر كبيرة وتتعارض مع مبادئ الأمن الغذائي في البلد من حيث ضمان استدامة الغذاء، ويرجع ذلك لنقص الوعي لدى المستهلكين.

و- **البنية التحتية لسلسلة التوريد:** وهو مؤشر مركب يقيس القدرة على توريد المحاصيل الى السوق، وينقسم الى العناصر التالية:

- **التخطيط والخدمات اللوجستية:** ويعبر عنها من خلال مؤشر الأداء اللوجستي، ويعتبر هذا المؤشر مقياسا لأداء النقل والخدمات اللوجستية على المستوى الوطني، حيث عبرت الاحصائيات على أن الجزائر تحسنت على قيمة (مؤشر أداء الخدمات اللوجستية، 2022) 2.5 سنة 2022 (=منخفض إلى 5= مرتفع) كأحدث قيمة متوفرة في موقع البنك الدولي وتحتل المرتبة 117 من أصل 167 دولة، وهذه القيمة تعتبر ضعيفة كونها تقترب من الواحد، وتعكس ضعف وعدم كفاءة الخدمات اللوجستية في الجزائر التي تعرقل سبل تحسين تجارتها الدولية.

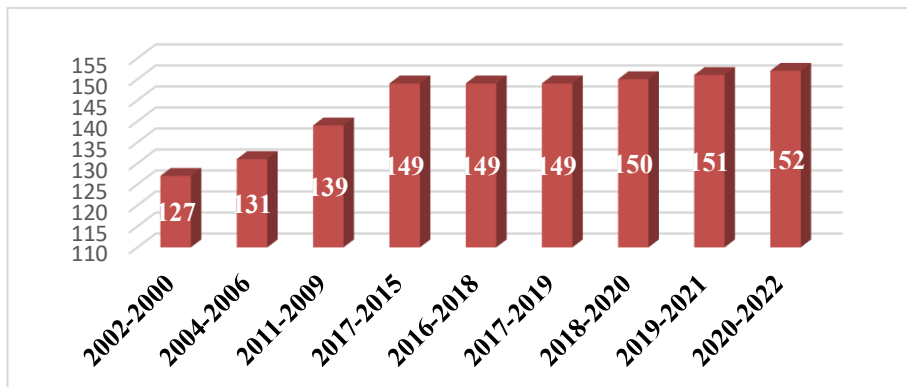
- **البنية التحتية للطرق:** ونسعى من خلال هذا المؤشر للتوقف على نوعية البنية التحتية للطرق الوطنية، حيث أن سلامة هذه الطرق تضمن سلامة نقل الغذاء.

- **البنية التحتية الجوية والموانئ والسكك الحديدية:** حيث تقيم نوعية المطارات والموانئ والسكك الحديدية للبلد، التي من شأنها أن تضمن نقل سليم للغذاء بشكل مستمر، ووجدنا بوقوفنا على حالة البنية التحتية بصفة عامة في الجزائر، أنها وعلى الرغم من تطورها الى حد ما إلا أنها غير كافية بالمقارنة مع العدد المتزايد من المركبات ولا ترقى الى مستوى الدول الصناعية، ناهيك عن نقص مهارة السائقين (Algeria road network assessment, 2022) التي تساهم في زيادة حوادث المرور وتهدد سلامة نقل الغذاء

ي- **كفاية عرض الغذاء:** وهو مؤشر مركب يقيس مدى توافر وكفاية الغذاء، وينقسم الى العناصر التالية:

- **كفاية الإمدادات الغذائية:** وتتمثل هذه القيمة في النسبة المئوية من متوسط احتياجات الفرد من الطاقة الغذائية.

الشكل 1: متوسط كفاية الامدادات الغذائية للفرد في الجزائر الوحدة: نسبة مئوية



Source: FAO, 2023, p297, World Food and Agriculture -Statistical Yearbook-, Rome,

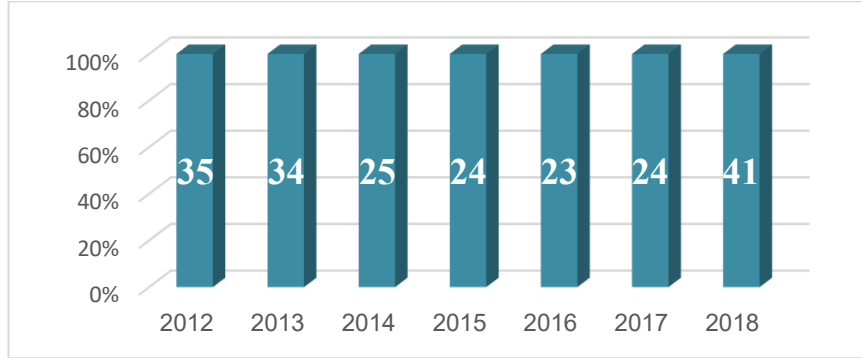
<https://doi.org/10.4060/cc8166en>

عبرت الإحصائيات في الجدول على زيادة مطردة في متوسط كفاية الامدادات الغذائية للفرد، منذ سنة 2000 بنسبة 127% إلى غاية سنة 2022 بنسبة 152%، مما يوضح مساعي الدولة الإيجابية في محاولة تحقيق الامن الغذائي في البلاد، بتوفير الغذاء سواء عن طريق الإنتاج الفلاحي المحلي او عن طريق الاستيراد.

ع- الاكتفاء الذاتي من الغذاء:

الوحدة: نسبة مئوية

الشكل 2: نسبة الاعتماد على الواردات من الحبوب

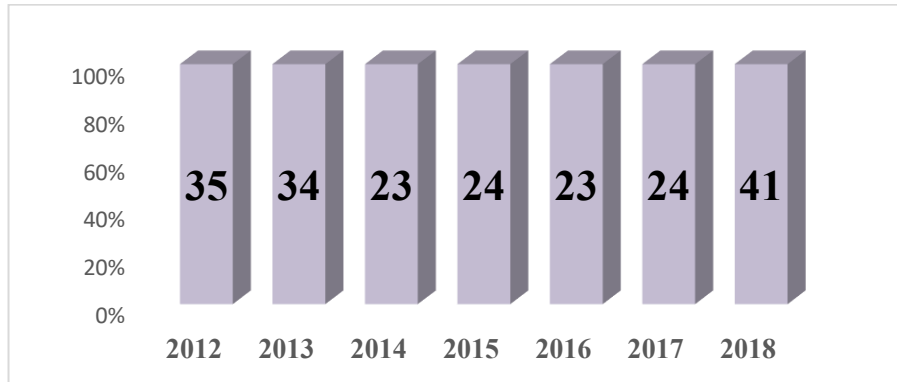


Source : <https://www.fao.org/faostat/ar/#data/FS>, 19: 53, 15-05-2024.

يظهر من خلال الجدول أن الجزائر لا تزال تعاني من نسب مرتفعة من واردات الحبوب، حيث بلغت ذروتها في الفترة ما بين 2014-2016 بنسبة 76.6%، وهذا راجع لاسباب عديدة من بينها تدهور المناخ وشح الأمطار، ومشاكل الاحتباس الحراري التي أثرت سلبا على قرارات المنتجين وقلصت من مستوى الإنتاج المحلي، ودفعت الدولة للمزيد من الاستيراد دون استغلال المساحات الزراعية الشاسعة والتي تبلغ أكثر من 3.3 مليون هكتار.

الوحدة " نسبة مئوية

الشكل 3: معدل الاكتفاء الذاتي من الأغذية



Source: Bahia Bouchafaa and others, 2023, p53, is the wheat self-sufficiency in Algeria, a myth?, socio economic challenges, volume7, issue1.

يلاحظ من الجدول أعلاه أن نسبة الاكتفاء الذاتي من الأغذية في الجزائر شهدت تذبذبا واضحا خلال سنوات الدراسة، حيث بلغت نسبة 35% سنة 2012 لتتراجع إلى أقل نسبة لها بـ 23% سنة 2016، ثم ارتفعت لتصل إلى نسبة 41% سنة 2018 كأحدث نسبة متوفرة، وتشير هذه النسب إلى حالة الجزائر السيئة فيما يخص اكتفاءها من الغذاء، وهذا بسبب اعتمادها الكبير على استيراد الغذاء وخاصة المواد الغذائية الاستراتيجية كالحبوب والقمح، بالرغم من جهود الدولة في محاولة الرفع من الإنتاج المحلي واستغلال المساحات الزراعية.

4. خاتمة:

على الرغم من اهتمام الجزائر بمجال الأمن الغذائي الذي أهلها للحصول على مرتبة 43 عالميا حسب المؤشر العالمي للأمن الغذائي، إلا أن مستوى الأمن الغذائي لديها لا يزال غير كافٍ لمواجهة التحديات العديدة المحيطة به ويضمن استقراره، في ظل الارتفاع الثابت لأسعار المنتجات الزراعية في السوق العالمية، والتي تؤثر سلباً على الأمن الغذائي للجزائر باعتبارها من أكبر مستوردي الغذاء على مستوى العالم. فحسب مؤشر القدرة على تحمل التكاليف نجد أنه وعلى الرغم من شبه انعدام نسبة الفقر في الجزائر، إلا أن المستهلك يعاني من التكلفة المرتفعة للمواد الغذائية الأساسية في السنوات الأخيرة، خاصة فيما يخص الخبز الحبوب التي تعتبر مادة أساسية تعتمد عليها الأسر الجزائرية في تغذيتهم، وينطبق ذلك على منتجات اللحوم والحليب والفواكه أيضاً، بينما كانت تكلفة منتجات الخضرة مستقرة نوعاً ما، وهذا يهدد قدرة المستهلك الشرائية في الحصول على المنتجات الضرورية بأسعار مناسبة، وظهرت الدراسة كذلك أن نصيب الفرد من الدخل القومي لا يزال يرتبط ازدهاره بازدهار قطاع المحروقات، مما يعكس تبعية الاقتصاد الجزائري لهذا القطاع وصعوبة الاعتماد على القطاعات الحيوية الأخرى، وهو ما يؤدي إلى عدم ضمان الدخل الكافي للمستهلك من أجل حصوله على الغذاء، وتبين من خلال الدراسة أن الجزائر تعاني من قلة توفر مادة الحليب المجفف والقمح الصلب وبذور الخضراوات، الأمر الذي دفعها لاستيراد هذه المواد برسوم جمركية منخفضة لتعبيء الأسواق وتشجيع المزارعين المحليين على ترقية الإنتاج الزراعي بالاستفادة من التكاليف المنخفضة للبذور، لاحظنا كذلك أن الجزائر لها محدودية في التجارة الدولية ولا تزال غير منفتحة بشكل كبير على السوق العالمية، فالسياسات التجارية التي تنتهجها الجزائر تحد من انفتاحها على التبادل التجاري،

فمن خلال ماسبق يتضح لنا أن مؤشر القدرة على تحمل التكاليف ليس بالمستوى المطلوب لتحقيق الأمن الغذائي بالبلد. أما فيما يخص مؤشر توفر وإتاحة الغذاء نجد أن الامدادات الغذائية الوطنية لا تزال غير كافية بالشكل المطلوب، فقد حصلت الجزائر على درجة 57.3 سنة 2022 من أصل 100 درجة، وهي درجة متوسطة وغير كافية لتضمن توفر الغذاء على المدى الطويل، في حين تشهد الجزائر ضعف في قطاع التأمينات الزراعية بسبب القيود المفروضة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وعزوف الفلاحين على تحديد عقودهم، مما أدى إلى عدم تشجيع وترقية الاستثمار الزراعي،

واتبثت الدراسة كذلك أن الجزائر تعاني من ضعف كبير في الاستثمار في مجال البحث والتطوير الزراعي الذي من شأنه تطوير وترقية الإنتاج الزراعي في البلد، في حين برزت جهود الجزائر في الاستثمار في مجال تخزين المنتجات الغذائية خاصة الحبوب، كاستراتيجية لضمان توفر الغذاء لمدة طويلة بحالة سليمة، كما ارتفع اهتمام الدولة بدعم قطاع الري وتوسيع المساحات المجهزة للري والزراعة، أما فيما يخص توفر المحاصيل الغذائية فالجزائر عبر مخططها الوطني للتنمية الفلاحية نجحت في تحقيق الاكتفاء الذاتي في قطاع الأسماك بنسبة 88.50% منذ سنة 2000، بينما لم تنجح في تحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات الغذائية الأخرى، كما سياسة التجديد الفلاحي والريفي نجحت في رفع قيمة الصادرات الغذائية لتصل إلى 1401.10 مليون دولار من خلال تحسين إنتاج مختلف المموذ الغذائية الحيوانية والنباتية منها في هذه الفترة،

وأكدت الإحصائيات أن الجزائر كذلك لا تزال تعاني من تبعيتها للواردات من الحبوب بصفة كبيرة بلغت نسبة 76.6 % في الفترة 2014-2016، وهذا ما يقلل من نسبة اكتفاءها الذاتي من الغذاء ويجعلها عرضة للتأثر بالتقلبات والأزمات العالمية، فسياسة الاكتفاء الذاتي التي تنصهر خطابات المسؤولين في كل المحافل، لم تشهد تطوراً ملموساً ولا تتوافق مع الواقع الزراعي للجزائر، فلا يزال المنتج الفلاحي غير كافٍ لسد احتياجات المواطنين المتزايدة من الغذاء في ظل التزايد السكاني المستمر، وظهرت النتائج أن برنامج تعزيز النمو الاقتصادي المطبق لم يتمكن من رفع حجم الاكتفاء الذاتي في المنتجات النباتية بصفة عامة ماعدا شعبة الخضرة والفواكه التي بلغت

نسبة ال100%، فيما تمكن من تحقيق نتائج إيجابية للاكتفاء الذاتي على مستوى المنتجات الحيوانية والتي تراوحت بين 50.92 % كأقل نسبة في الألبان ومنتجاتها و100% في اللحوم البيضاء والبيض.

وبالتالي يمكن القول ان السياسات والبرامج التنموية الموجهة لتحقيق الاكتفاء الغذائي الذاتي في الجزائر منذ سنة 2000، تميزت بالتركيز على شعب غذائية معينة دون الشعب الأخرى، مما يجعلها لا تصل الى الهدف المطلوب من تحقيق الامن الغذائي في البلد.

5. توصيات الدراسة:

اعتمادا على ما تطرقنا اليه في تقييمنا لمؤشري الاتاحة والقدرة على تحمل التكاليف من اجل تحقيق الامن الغذائي، ارتأينا أن نقترح بعض التوصيات التي رأيناها مناسبة فيما يلي:

- ✓ ضبط السوق من اجل مراقبة والتحكم في أسعار المنتجات الغذائية ومنع الاحتكار.
- ✓ التركيز على تمويل مشاريع البحث والتطوير الزراعي والاستفادة من البحوث العلمية في المجال لكسب المهارات والخبرات (استعمال الأسمدة، المبيدات، الميكنة، البحوث المتعلقة بالمناخ...الخ)
- ✓ ترقية السياسات التنموية في القطاع الفلاحي واستخدام وسائل وتقنيات الري الحديثة بدلا عن الاعتماد على الفلاحة المطرية والطرق التقليدية.
- ✓ ترشيد استغلال الموارد المائية من خلال بناء خزانات وإقامة السدود والقنوات بطرق حديثة.
- ✓ تفعيل مبدأ الميزة النسبية في انتاج المحاصيل الغذائية والاهتمام بتحسين الكفاءة التنافسية التبادلية التي تسمح بتعظيم حجم الامدادات الغذائية.
- ✓ ضرورة مراعاة الاستثمار لشروط اهداف التنمية الزراعية العربية المستدامة.
- ✓ تطوير ودعم برنامج تعزيز النمو الاقتصادي، وتوفير كافة المتطلبات لانجاح عمليات التخطيط الاستراتيجي لتحقيق تنمية فلاحية مستدامة
- ✓ توفير امتيازات تشجيعية للاستثمار الزراعي من قبل الخواص.
- ✓ تشجيع الاستثمار الزراعي بتخفيض القيود الائتمانية وتوفير التسهيلات والامتيازات، من خلال إعادة النظر في قانون الاستثمار في هذا الجانب، من اجل جذب المستثمرين وكسب ثقتهم.
- ✓ زيادة التوعية حول أهمية الحفاظ على الغذاء من الهدر، وكذا الاستخدام الواعي للموارد الزراعية لاسيما الأرض والمياه.
- ✓ تحسين البنى التحتية للنقل والتخزين.
- ✓ ترقية وتطوير قطاع الخدمات المصرفية لتسهيل انتقال المعلومات بين المزارعين والتجار والمستهلكين.

6. قائمة المراجع:

- بعلي حسني ، (2020)، السياسات الفلاحية ودورها في تحقيق الأمن الغذائي لدول المغرب العربي (أطروحة دكتوراه)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر 3.
- رحمة بومدين ، و بشني يوسف، (2022)، تحليل واقع الأمن الغذائي الجزائري في إطار التنمية المستدامة خلال الفترة 2010-2020، مجلة المالية والأسواق، 9(2)، الصفحات 471-487.
- محمد السيد عبد السلام، (1998)، الأمن الغذائي للوطن العربي. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
- قميتي عفاف، و بوفاتح فريجة، (2019)، دور البحوث العلمية الزراعية في تعزيز الأمن الغذائي-دراسة حالة دول شمال أفريقيا-، مجلة اقتصاديات شمال اقتصاديات شمال أفريقيا، 15(21)، الصفحات 21-36.
- مكيد علي ، و بن عياد فريدة ، (2017)، وضعية الأمن الغذائي الجزائري ومؤشرات الأمن الغذائي العالمي دراسة تحليلية للمتاح من الإنتاج خلال الفترة الممتدة (2002-2013)، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية(17).
- مانع فاطمة، (2023)، تحديات قطاع التأمين الفلاحي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، 19(31)، الصفحات 243-262.
- بودربالة فايزة، (2023)، إرساء خدمة الدفع بالهاتف النقال لإقلاع الدفع الإلكتروني في الجزائر-الواقع والإمكانيات. مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، 7(1).
- عبد الحفيظ عباس ، سعدي مصطفى ، و شنتوف خيرة، (2022)، واقع الأمن الغذائي في دول شمال أفريقيا وسبل التكامل فيما بينهم-مقاربة تحليلية للفترة 2015-2019-، مجلة دفاتر mecas، 18(2)، الصفحات 650-663.
- ابراهيم عبد الحفيظ،(2023)، وضعية الأمن الغذائي في الجزائر من خلال مؤشرات توفر الغذاء، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، 6(2)، الصفحات 45-64.
- دغوم هشام ، و قبالي عبد النور، (2022)، تقييم الأمن الغذائي في الجزائر حسب المؤشرات العالمية المتخصصة خلال الفترة 2014-2020، مجلة آفاق للعلوم، 7(4)، الصفحات 674-692.
- البكري ثامر، (2015)، إنتاج وتسويق الحبوب وأثرهما على تحقيق استدامة الأمن الغذائي-دراسة وصفية لمحصول القمح في العراق-، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية(14).
- رايس حدة ، و رحال إيمان، (2018)، مساهمة القطاع الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية(4)، الصفحات 44-58.
- غراب رزيقة ، (2015)، إشكالية الأمن الغذائي المستدام في الجزائر: واقع وآفاق، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية(13)، الصفحات 49-61.
- Bouchafaa Bahia and others, 2023, p53, is the wheat self-sufficiency in Algeria, a myth?, socio economic challenges, volume7, issue1.
- Gert jan stads, (2015), p8, agricultural R&D in west asia and north, ASTI, IFPRI.
- B.King, a., (2023), 2023 index of economic freedom, Washington: the heritage foundation.
- The economist impact, (2022), Country report Algeria: global food security index 2022.
- Deep knowledge analytics, (2022), p31, global food security Q2 2022, data collected until july1,2022
- FAO, 2023, p297, World Food and Agriculture -Statistical Yearbook-, Rome, <https://doi.org/10.4060/cc8166en>

- <https://www.bdcs.dz/index.php?p=10&g=10>، احصائيات المجلس الوطني للتأمينات،
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الإصدارات من 2019-2022.
- المديرية العامة للجمارك (تعديلات على هيكل التعرفة الجمركية)
- الديوان الوطني للإحصائيات (مؤشر أسعار المستهلك)
- world bank (n.d.), consulté le 02 09, 2024: <https://data.worldbank.org/indicator/SI.POV.LMIC.GP?locations=DZ>
- No.1 grain industry magazine for Africa and middle east, (2023). consulté le 06 08, 2024: <https://www.millingmea.com/algeria-launches-cereals-storage-complex-construction-with-20000-tonnes-capacity/>
- Algeria road network assessment, (2022), consulté le 04 19, 2024, from WFP.logistics cluster: <https://dlca.logcluster.org/ar/node/4914>
- country report: Algeria, (2022, consulté le 12 31, 2023: https://impact.economist.com/sustainability/project/food-security-index/reports/Economist_Impact_GFSI_2022_Algeria_country_report_Sep_2022.pdf
- global food security index 2022, (2022), consulté le 03 19, 2024: <https://impact.economist.com/sustainability/project/food-security-index/explore-countries/algeria>
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، مجموعة مؤشرات الأمن الغذائي، تاريخ المشاهدة 15 05, 2024: <https://www.fao.org/faostat/ar/#data/FS>
- البنك الدولي، ماهو الأمن الغذائي؟، (2024)، تاريخ المشاهدة 10 12, 2023: <https://www.albankaldawli.org/ar/topic/agriculture/brief/food-security-update/what-is-food-security>
- البنك الدولي، (2022)، تاريخ المشاهدة 11 02, 2024: <https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GNP.PCAP.CD?end=2010&locations=DZ&start=2010&view=bar&year=2022,19:50,11/02/2024>.
- البنك الدولي، مؤشر أداء الخدمات اللوجستية، (2022)، تاريخ المشاهدة 19 04, 2024: <https://data.albankaldawli.org/indicator/LP.LPI.OVRL.XQ>